

متطلبات تأثير تخفيض سعر صرف الدينار على تحفيز الناتج المحلي الاجمالي في العراق أواخر 2020***Requirements for the impact of the devaluation of Iraqi dinar exchange on stimulating GDP***

أ.د. ميثم العيبي إسماعيل
الجامعة المستنصرية/ كلية الإدارة والاقتصاد, بغداد , العراق
Dr. Maytham Elaibi Ismael
College of Administration and Economics \
Mustansiriya University, Baghdad, Iraq
laibi9@uomustansiriyah.edu.iq

م.د احسان جبر عاشور
جامعة بغداد/ كلية الإدارة والاقتصاد, بغداد , العراق
Dr. Ehsan Jabr Ashoor
College of Administration and Economics \
Baghdad University , Baghdad , Iraq
ehssan_jabbar@coadec.uobaghdad.edu.iq

المستخلص

تبحث الورقة في تأثير تخفيض سعر صرف الدينار العراقي في تحفيز الناتج المحلي الاجمالي، وذلك بعد التخفيض في قيمة العملة أواخر 2020، حيث تمت الاستفادة من الدراسات التجريبية والتجارب الدولية، اخذين بنظر الاعتبار اتسام الاقتصاد العراقي بالريعية، واعتماد السوق المحلية على السلع المستوردة في تلبية الطلب المحلي. تعتمد الورقة على البيانات الرسمية واستخدام طرق التحليل الاقتصادي، في عرض مشكلة البحث والمتمثلة بضعف فاعلية سياسة سعر الصرف السابقة في تحفيز وتنويع الاقتصاد العراقي، واستنزافها للاحتياجات الاجنبية، والتركيز على القطاع التجاري غير المنتج. لقد توصل البحث الى ان تحفيز الناتج المحلي من خلال تخفيض سعر صرف العملة المحلية يشترط توفر سياسات مالية وتجارية مساندة على الامد المتوسط الطويل. ويوصي بامتصاص حدة الاثار التضخمية التي تخلفها سياسة تخفيض سعر الصرف وذلك على الامد القصير.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف الناتج المحلي، التضخم ، الاقتصاد العراقي

Abstract

The paper examines the impact of the devaluation of Iraqi dinar in stimulating the gross domestic product, after the devaluation of Iraqi dinar at the end of 2020. In this context, empirical studies and international experiences have been used. Taking into consideration the rentier economy in Iraq and the dependence of the local market on imported goods in order to meet the aggregate demand.

The paper relies on official data and methods of economic analysis. The research problem represented by the weak effectiveness of the previous exchange rate policy in stimulating output and diversifying the Iraqi economy, as well as sacrificing foreign reserves and directing them towards the non-productive commercial sector.

The research concluded that stimulating the GDP through devaluation of Iraqi currency requires the availability of supportive and prudent fiscal and trade policies in the medium and long term. The paper recommends addressing the short-term inflationary effects created by a policy of devaluation of the exchange rate.

Keywords: exchange rate, GDP, inflation, the Iraqi economy

المقدمة

لطالما كانت الحجة في الاقتصاد العراقي بعد 2003 ان المحافظة على سعر صرف مستقر يمكن ان تكون دعامة حقيقية للاستقرار الاقتصادي وابعاد مشكلة التضخم، ما يتيح توفير قوة شرائية مستقرة للاقتصاد كانت مفقودة طوال عقد التسعينات الذي عانى فيه المجتمع العراقي من مشكلة تذبذب سعر صرف الدينار فضلا عن انخفاض غير مسبوقة في قيمة الدينار العراقي ادت الى تراجع القوة الشرائية بشكل كبير ووضع البلد في حالة فقر مدقع. لذا كانت هذه الحجة بعد 2003 شاخصة دائما من اجل تعويض العراقيين ومدخراتهم عن سنوات الفقر وارتفاع الاسعار، وذلك امام بزوغ فجر الدفاع عن استقلال البنك المركزي

العراقي نتيجة صياغة قانونه الجديد (56 لسنة 2004)، وايضا في ظل تزايد موارد النفط نتيجة فك الحصار الاقتصادي وما اتاحه ذلك من تزايد حجم الاحتياطات الاجنبية ومراكمتها لتكون التضحية بها لاحقا هي صد الدفاع الاول من اجل استقرار سعر صرف الدينار، ومن ثم استقرار المستوى العام للاسعار، وهو الهدف الاسمي للسياسة النقدية، وذلك مقابل ترك تحقيق باقي الاهداف وعدها ثانوية، خاصة الاهتمام بتحقيق معدلات نمو اقتصادي، تحث ذريعة ان مهام تحقيق النمو والتنمية والتوظيف تقع تحت طائل مسؤولية السلطة التنفيذية في المقام الاول، وان مهمة السلطة النقدية هي توفير ارضية الاستقرار النقدي والمالي للحكومة من اجل الانطلاق في عملية النمو.

شهدت السنوات من 2003 الى 2020 استقرارا نقديا ملحوظا، كما تثبتت البيانات والدراسات ان سعر الصرف استطاع توفير استقرار سعر ترك العراقيين عند مستويات طلب واستهلاك مرتفعة، لكن هذا الطلب لم يجري تدبيره من خلال مكون الانتاج المحلي بقدر ما تمت تلبية جله عن طريق المكون الاستيرادي، من خلال التضحية بالاحتياطات الاجنبية، وهذه المكون وعلى الرغم من انه ساهم في تلبية جانب الطلب الا ان جله ذهب الى تلبية النزعة الاستهلاكية، ولم تستطع السياسة الاستيرادية التحول في هيكلها نحو السلع الوسيطة والانتاجية من اجل تعزيز الانتاج المحلي سواء الصناعي او الزراعي.

لكن الاستقرار السعري شهد تخلخلاً وذلك مع تخفيض سعر صرف الدينار العراقي امام الدولار اواخر 2020 (تحديدا في كانون الاول 2020 الذي شهد تغيير في سعر الصرف من 1190 الى 1460 دينار لكل دولار)، وهذا ما ادى الى سلسلة من التأثيرات على مجمل المتغيرات الاقتصادية، ومن بينها افتراق العلاقة بين السعر الرسمي والسعر الموازي، والتأثير على مستويات اسعار السلع والخدمات، وارتفاع اسعار السلع المستوردة، وايضا التأثير في عجز الموازنة، فضلا عن تأثيراته على عرض النقد والاساس النقدي...

تبحث الورقة في تأثير تخفيض سعر صرف الدينار العراقي في تحفيز الناتج المحلي الاجمالي، وذلك بعد التخفيض في قيمة العملة اواخر 2020، أخذين بنظر الاعتبار اتسام الاقتصاد العراقي بالريعية، واعتماد السوق المحلية على السلع المستوردة في تلبية الطلب المحلي. ومن ثم البحث في المتطلبات التي ينبغي توافرها كشرط في انجاح تأثير قرار تخفيض سعر الصرف في تنويع هيكل الناتج المحلي بشكل خاص وتحقيق الاهداف الاقتصادية الاخرى المرجوة بشكل عام .

مشكلة البحث

اتسم الاقتصاد العراقي باحادية مفرطة طول السنوات 2003 الى 2020، حيث لم تستطع السياسات الاقتصادية، سواء النقدية او المالية من تغيير بنية الانتاج وجعله اكثر تنوعا، على ان اهم تلك السياسات هي المتعلقة بسعر الصرف، اذ ان سياسة سعر الصرف المدارة من قبل البنك المركزي، والمستندة الى مزاد العملة ومن ثم التحكم في سعر صرف مستقر عن طريق عمليات بيع وشراء الدولار، لم تتمكن من دعم التحول في بنية الانتاج الريعي بقدر ما قادت الى تكريسه، وتعزيز النزعات الاستيرادية الاستهلاكية، كما انها ساهمت في عملية تدوير العملات الاجنبية الى الخارج، وهي عملية لم تخدم النمو والتنمية خصوصا انها اعتمدت على استنزاف المورد الريعي غير المتجدد.

فرضية البحث

ان سياسة تخفيض سعر الصرف الدينار تقود الى احداث تأثيرات ايجابية في بنية الناتج المحلي الاجمالي، في الاجل الطويل، وذلك في حالة توفر متطلبات داعمة من خلال سياسات مالية ونقدية وتجارية حكيمة.

منهجية البحث

تعتمد الورقة على البيانات الرسمية واستخدام طرق التحليل الاقتصادي، في عرض مشكلة البحث وعرض وتحليل النتائج واختبارها، حيث تمت الاستفادة من الدراسات التجريبية والتجارب الدولية، والنظرية الاقتصادية. اذ جرى تقسيم البحث الى فصلين رئيسين، تناول الاول الادبيات التجريبية والنظرية الاقتصادية في تأثيرات سعر الصرف على الناتج المحلي، والعوامل المساهمة في نجاح او فشل هذه التأثيرات على الناتج، فيما تناول الفصل الثاني دراسة حالة الاقتصاد العراقي فيما يتعلق بتأثيرات سعر الصرف على الناتج المحلي، ومتطلباتها.

لقد توصل البحث الى ان تحفيز الناتج المحلي من خلال تخفيض سعر صرف العملة المحلية يشترط توفر سياسات مالية ونقدية وتجارية مساندة على الامد المتوسط الطويل. ويوصي بامتصاص حدة الاثار التضخمية التي تخلقها سياسة تخفيض سعر الصرف على الامد القصير.

في ورقة نظرية لكل من Krugman and Taylor (1978)، أظهر أنها في ظل ظروف معينة يمكن أن يكون تأثير تخفيض قيمة العملة انكماشياً، فوفقاً للنموذج الكينزي، تكون تخفيضات العملة انكماشية إذا (1) تجاوزت الاستيرادات الصادرات في البداية؛ (2) وجود اختلافات في نزعات الاستهلاك عن الأرباح والأجور؛ (3) زيادة الإيرادات الحكومية عن طريق تخفيض قيمة العملة. وقد

الفصل الاول: الادبيات التجريبية والنظرية الاقتصادية في تأثيرات سعر الصرف على الناتج المحلي
المبحث الاول: الادبيات التجريبية حول التأثيرات سعر الصرف على الناتج المحلي

رودريك أن تسارع النمو يحدث، في المتوسط، بعد عشر سنوات من الزيادة المطردة في تخفيض قيمة العملة في البلدان النامية. ويؤكد بأن القطاعات القابلة للتداول تتأثر بشدة بالمؤسسات السيئة وإخفاقات السوق، مما يؤدي إلى أن حجمها أصغر من الحجم الأمثل. لذا فإن التقليل من قيمة العملات الوطنية يساعد في التغلب على هذه المشاكل. ويقول انه يبدو أن التجارب الناجحة لدول شرق آسيا بشكل عام، والصين على وجه الخصوص، تقدم الدعم لهذا الاكتشاف. هذا على عكس ما يسمى وجهة نظر إجماع واشنطن بأن التقليل من قيمة العملة سيؤدي إلى ارتفاع التضخم المفرط لإلحاق الضرر بالاقتصاد.

كما قام Javed and Farooq (2009) بفحص تأثير سعر الصرف على النمو في باكستان، باستخدام نموذج A.R.D.L. على مدى بيانات ربع سنوية تتراوح من 1-1982 إلى 4-2007، وجدت الدراسة أن تأثير سعر الصرف على GDP يكون انكماشياً. كمت جادل Gala and Libanio (2010) بأن التجربة البرازيلية بشأن المبالغة في تخفيض العملة في التسعينيات كانت أحد أسباب تراجع التصنيع، بالنظر إلى فقدان القدرة التنافسية للصناعات المحلية في قطاع التجارة. فيما درس شهباز وآخرون (2012) تأثير تخفيض قيمة العملة على النمو في باكستان. بتطبيق ARDL، تؤكد الدراسة علاقة التكامل المشترك بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومجموعة من المتغيرات التفسيرية بما في ذلك عرض النقود، ونفقات الحكومة، والتحويلات الخارجية على مدى الفترة من 1975 إلى 2008. ووجدت الدراسة تأثيراً انكماشياً لتخفيض قيمة العملة على النمو.

أما فيما يتعلق بالدراسات الأكثر حداثة التي تدعو إلى حجة الاقتصاديين البنويين، فقد استخدم Van (2014) and Baer نموذج لوجي باستخدام بيانات لوحية غير متوازنة تغطي المدة 1995-2008 لعينة من 39 دولة في أمريكا اللاتينية وأثبتوا تأثيراً سلبياً لسعر الصرف على الإنتاج. وأظهروا أن انخفاض قيمة العملة في دول أمريكا اللاتينية تسبب في زيادة اسمية في التكلفة في عملية الإنتاج وبالتالي خفض معدل النمو الاقتصادي بدلاً من زيادته. ووفقاً (Habib, et al. (2016) فقد اثبتوا ان سعر الصرف الحقيقي مهم للنمو في الاقتصادات النامية، ولكنه أقل أهمية في الاقتصادات المتقدمة. كما قام Stracca, et al. (2017) بدراسة آلية التحويل من سعر الصرف إلى النمو الاقتصادي عبر تحليل بيانات لوحية باستخدام بيانات مقطعية بين عامي 1995 و 2014 لـ 12 اقتصاداً انتقاليًا في شرق أوروبا وآسيا الوسطى، وأظهرت نتائج الدراسة أن ارتفاع سعر الصرف أدى إلى انكماش اقتصادي. ومع ذلك، فقد أشاروا إلى أن تحركات سعر الصرف الحقيقي لم تتحول إلى المتغير الرئيسي في تفسير النمو الاقتصادي.

ناقشا ايضا وجود تأثيرات مماثلة في ظل النموذج النقدي. كما أظهرت عدة قنوات للتأثير الانكماشية ذات الصلة بشكل خاص بحالة البلدان الأقل نمواً. اشتق Hanson (1983) شرطاً للتأثيرات الانكماشية لتخفيض قيمة العملة التي تعتمد على الطلب على السلع الاستهلاكية المستوردة والمشتق من مرونة الطلب على المدخلات المستوردة. أما Razin and Collins (1997) فقد درسا العلاقة بين النمو الاقتصادي وسعر الصرف الحقيقي، معتبرين الاستثمار وقطاع المنتجات القابلة للتداول كقنوات يمكن من خلالها أن يؤثر انحراف معدل العائد على النمو الاقتصادي، وتوصلوا إلى استنتاج مفاده أن المبالغة العالية في التخفيض تبدو مرتبطة بنمو اقتصادي أبطأ، بينما يبدو أن التقليل من قيمة سعر الصرف الحقيقي المعتدل إلى المرتفع (ولكن ليس مرتفعاً للغاية) محفزاً للنمو الاقتصادي.

كما قام Bahmani Oskooee, et al. (2002) بفحص آلية التحويل من سعر الصرف إلى النمو الاقتصادي في خمس دول آسيوية باستخدام البيانات الشهرية بين عامي 1976 و 1999، وأشارت النتائج التجريبية للارتباط المشترك واختبارات جرانجر للسببية إلى أن انخفاض قيمة العملات المحلية كان له تأثير سلبي على الاقتصاد.

من جهته ركز Rodrick (2003) على أهمية سعر الصرف التنافسي في عملية التنمية، واقترح أن استراتيجية النمو الناجحة يمكن تطويرها على أساس عاملين: الأول، الحاجة إلى عامل "إشعال" قادر على تحفيز النمو الاقتصادي على المدى القصير، كشرط ضروري، والثاني هو إنشاء المؤسسات وتنفيذ السياسات القادرة على دعم النمو المستدام على المدى الطويل، بحيث تكون هذه السياسات خاصة بكل بلد، اعتماداً على الوضع والسياق الخاص به.

قام Galindo and Montero (2005) بالتحقيق في العلاقة السببية من سعر الصرف والنمو الاقتصادي باستخدام بيانات لوحية تتعلق بتسع دول من أمريكا اللاتينية، وأشارت النتائج التجريبية إلى أن ارتفاع سعر الصرف في دول أمريكا اللاتينية التي ترتفع فيها نسبة الدين الخارجي أثر سلباً على النمو الاقتصادي.

يقول Rodrick (2008) أن سعر الصرف الحقيقي المقوم بأقل من قيمته، على الأقل بالنسبة للبلدان النامية، ينبأ بنمو أقوى، وان الدافع وراء هذا الأمر هو أن الأنشطة الاقتصادية القابلة للتداول هي أنشطة خاصة في البلدان النامية حيث أن السلع التجارية تتفوق بشكل غير متناسب على الإخفاقات المؤسسية والسوقية التي تبقي البلدان فقيرة. ويستنتج ان سعر الصرف الحقيقي الضعيف يعوض نقاط الضعف المؤسسي وإخفاقات السوق (مثل انتشار المعرفة وغيوب سوق الائتمان، وما إلى ذلك) مما يؤدي إلى قلة الاستثمار في قطاع السلع المتداولة في البلدان النامية. وأكد

أقنوت جانب الطلب الاجمالي: وتشمل مجموعة من القنوت الفرعية هي:

(1) قناة تكلفة الاستيراد: يحدث تخفيض قيمة العملة عادة عندما تعاني البلدان من عجز في التجارة الخارجية وما يرتبط بها من صعوبات في الميزان الخارجي. هذه هي الحالة النموذجية للغالبية العظمى من البلدان النامية. يوضح Krugman (1978) and Taylor انه إذا كان بلد ما يعاني في البداية من عجز تجاري، فإن تأثير تخفيض قيمة العملة على إجمالي الطلب سيكون سلبياً. ونظراً لأن الواردات تتجاوز الصادرات ستؤدي الزيادات في أسعار السلع المتداولة إلى تقليل الدخل الحقيقي للبلد الأصلي وزيادة الدخل الحقيقي للعالم الخارجي، إذ ان مدفوعات النقد الأجنبي (تكاليف الاستيراد) تتجاوز النقد الأجنبي (عائدات التصدير).

تؤكد حجة موازية تتعلق بقناة تكلفة الاستيراد على أهمية المرونة. إذ يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى زيادة تكلفة الاستيرادات بالعملة المحلية. وذلك إذا لم يتم استيفاء شرط مارشال ليرنر Marshal-Lerner 1، فقد يتدهور الميزان التجاري. وإذا لم يزداد الطلب المحلي في نفس الوقت لتعويض هذا التدهور في الميزان التجاري، فإن التأثير الكلي على الإنتاج سيكون سلبياً.

قد يجادل البعض بأنه في ظل وجود مرونة عالية بما فيه الكفاية، فإن مثل هذه المشكلة لن تكون موجودة، حيث ان مرونة طلب عالية للصادرات والاستيرادات بما يكفي لتحسين الميزان التجاري استجابة للتغيرات النسبية في الأسعار ستؤدي الى تأثير ايجابي على الناتج. وبالمقابل فان الفريق الاخر يرى بأن ليس من السهل زيادة الصادرات وخفض الاستيرادات على المدى القصير في البلدان منخفضة الدخل.

(2) قناة التوازن الحقيقي

نتيجة لانخفاض قيمة العملة، سترتفع أسعار السلع المتداولة مقارنة بالسلع غير المتداولة، وسيؤدي ذلك إلى زيادة مستوى الاسعار. وكلما زادت حصة السلع المتداولة في الاستهلاك، زادت حدة الزيادة في مستوى السعر العام (Mustafa (2000).

في هذه المرحلة، يمكننا التفكير في احتمالين مختلفين. في حالة مرونة السعر، لا يتغير الناتج الإجمالي والتوظيف. يتم تعويض انكماش الإنفاق المحلي من خلال تحسين صافي الصادرات، وبالتالي يظل الناتج الإجمالي دون تغيير. اما في حالة جمود الأسعار، فإن أسعار السلع غير المتداولة سوف تتكيف ببطء مع الوضع الجديد. لذلك، قد

أخيراً قام (Ribeiro, et al. (2019)، من خلال مراعاة السمات الهيكلية لـ 26 دولة نامية، بفحص العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي والنمو الاقتصادي. وتألفت العينة من 54 دولة نامية وغطت من 1990-2010. وأظهرت النتائج التجريبية أن تأثير التخفيض على النمو الاقتصادي في البلدان النامية كان سلبياً.

المبحث الثاني: النظرية الاقتصادية في تأثيرات سعر الصرف على الناتج المحلي

ان تخفيض قيمة العملة، وتأثيراته على المتغيرات الكلية، كالناتج المحلي والاسعار والاحتياطيات والاستيرادات والصادرات، سواء تلك التأثيرات الايجابية او السلبية، حضي لعدة سنوات باهتمام وجدل كبير لدى الباحثين وصناع السياسات كونه أحد أكثر أدوات السياسة استخداماً سواء في برامج الاستقرار التي ينظمها صندوق النقد الدولي او برامج النمو الاقتصادي والتنمية التي تستخدمها البلدان النامية.

1. الاجماع حول التأثيرات الايجابية لسعر الصرف وكسره

لم يكن هناك جدل جاد حول الآثار المحتملة لتخفيض قيمة العملة على النمو الاقتصادي حتى أواخر السبعينيات، فقد كان الرأي السائد حتى تلك الفترة هو أن تخفيض قيمة العملة سيحسن الميزان التجاري، ويخفف من صعوبات ميزان المدفوعات، وبالتالي يوسع الإنتاج والتوظيف. وتتمثل الآلية الكامنة وراء هذه الآثار الإيجابية في أن تخفيض قيمة العملة يحول الطلب من الواردات إلى السلع المنتجة محلياً عن طريق زيادة الأسعار النسبية للواردات ويجعل الصناعات التصديرية أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق الدولية من خلال تحفيز الإنتاج المحلي للسلع القابلة للتداول وحث الصناعات المحلية على استخدام المزيد من المدخلات المحلية.

ومع ذلك، فإن الإجماع حول هذه المسألة (أي الآثار التوسعية لتخفيض قيمة العملة) قد تم كسره في نهاية السبعينيات. وقد ظهر نهج بديل منذ ذلك الحين، مما أثار احتمال أن يكون تخفيض قيمة العملة انكماشياً، لا سيما في البلدان النامية. يشار إلى هذا النهج أحياناً بالنهج البنوي لأنه يميل عادة إلى اعتبار المشكلات الاقتصادية لأقل البلدان نمواً هيكلية. ويرى هذا الرأي أن تخفيض قيمة العملة من المرجح أن يكون له تأثير انكماشى على الإنتاج والتوظيف، وخاصة بالنسبة لأقل البلدان نمواً.

2.قنوت تأثير سعر الصرف على الناتج

يمكن تقسيم القنوت التي قد يؤدي من خلالها تخفيض قيمة العملة الى تأثيرات في الإنتاج المحلي إلى فئتين: قنوت جانب الطلب وقنوت جانب العرض.

¹ ينص شرط مارشال-ليرنر على أنه من أجل تخفيض قيمة العملة لتحسين الميزان التجاري، يجب أن يكون مجموع المرونة السعرية للطلب على الصادرات والمرونة السعرية للطلب على الواردات أكبر من واحد: $e_x + e_m > 1$

أنفسهم من الأثار المتدهورة لتخفيض قيمة ثروتهم من خلال شراء المزيد في الوقت الحاضر. قد ينشأ مثل هذا الطلب المضارب على السلع المادية خاصة في البلدان التي لا تتطور فيها الأسواق المالية وبالتالي لا توجد أشكال أخرى من أدوات الدين المتاحة (السندات والأوراق المالية وما إلى ذلك) (Mustafa (2000)، على الرغم من أن مثل هذا السلوك قد يخلق تأثيراً توسعياً في البداية، إلا أن الوضع سينعكس وينخفض الإنفاق عندما تظهر التأثيرات الحقيقية لخفض قيمة العملة على الاقتصاد.

6) قناة تحرير التجارة

لدى العديد من أقل البلدان نمواً مجموعة متنوعة من القيود على التجارة الخارجية، من بينها حصص الاستيراد. وقد ينشأ تأثير تحرير التجارة إذا تم إلغاء حصص الاستيراد وتحرير التجارة مع تخفيض قيمة العملة. فغالبا ما يُنظر إلى تخفيض قيمة العملة على أنه سياسة بديلة للقيود المفروضة على الواردات، علاوة على ذلك، قد يكون تحرير التجارة وإزالة ضوابط الاستيراد جزءاً من برنامج استقرار صندوق النقد الدولي أو شرطاً للحصول على قروض من المنظمات المالية الدولية مثل البنك الدولي. في ظل هذه الظروف، إذا قام بلد ما بإزالة الضوابط على الواردات فجأة، فقد تزيد الواردات بشكل حاد على المدى القصير. ونظراً لأن السلع المستوردة تتنافس مع السلع المنتجة محلياً، فقد ينخفض الطلب على المنتجات المنافسة للواردات، مما قد يؤدي إلى مزيد من الانخفاض في الإنتاج المحلي (Mustafa (2000)

7) قناة الضرائب

قد يكون هناك تأثير سلبي آخر على إجمالي الطلب وذلك عند وجود تعريفات قيمة كبيرة على الصادرات والواردات. فنظراً لأن تخفيض قيمة العملة يزيد من قيمة كل من السلع القابلة للتصدير والمستوردة من حيث العملة المحلية، فإن مبلغ الإيرادات الضريبية سيكون أعلى بعد تخفيض قيمة العملة. في الأساس، هذا يعتبر إعادة توزيع للدخل من القطاع الخاص إلى القطاع العام. فزيادة الضرائب تعني انخفاض القوة الشرائية للقطاع الخاص. نتيجة لذلك، سيتأثر إجمالي الطلب سلباً، وكلما ارتفعت حصة التعريفات القيمة في إيرادات الموازنة الحكومية كلما كان التأثير السلبي على إجمالي الطلب أكثر خطورة (Krugman and Taylor (1978)

ب. قنوات جانب العرض الإجمالي: هناك ثلاث قنوات تتعلق بجانب العرض الإجمالي هي:

1) قناة تكلفة المدخلات المستوردة: هذه إحدى القنوات الرئيسية التي ذكرها (Krugman and Taylor (1978) ، إذ تعتمد عملية الإنتاج في العديد من البلدان النامية بشكل كبير على المدخلات المستوردة في شكل مواد خام أو سلع

يؤدي انخفاض الإنفاق المحلي إلى زيادة المعروض من السلع. في هذه الحالة ، سينخفض إجمالي الإنتاج إذا انخفض الطلب على السلع غير المتداولة بأكثر من الارتفاع في صافي الطلب الأجنبي على السلع المتداولة.

3) قناة توزيع الدخل

يعتمد تأثير توزيع الدخل على وجود فئات مختلفة من المستهلكين في مجتمع معين (Diaz-Alejandro (1963) ، (Krugman and Taylor [1978) إذ يمكن تقسيم هذه الفئات إلى فئتين: أصحاب الأجور وأصحاب الملكية. من المفترض أن يكون الميل الحدي للاستهلاك (MPC) للعاملين أكبر منه بالنسبة لأصحاب الأرباح. وبالتالي فإن احتمالات الادخار محدودة بالنسبة لهم.

وفي ظل هذه الظروف، يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى تأثير مهم لإعادة توزيع الدخل بطريقتين. أولاً: يزيد الدخل النسبي لأصحاب الأرباح من خلال زيادة أسعار السلع المتداولة. ثانياً ، إذا كانت هناك صرامة في الأجور بحيث لا تتبع الأجور ارتفاع الأسعار على الفور، فإن الأجور الحقيقية W/P تنخفض، لأن الأجور الاسمية هي نفسها ولكن الأسعار أصبحت أعلى الآن. ونتيجة لذلك، تنخفض حصة العمال في الدخل القومي بينما تزداد حصة أصحاب الملكية. وبالنظر إلى حقيقة أن MPC لأصحاب الأجور أعلى من أصحاب الملكية، سيكون هناك انخفاض في نهاية المطاف في إجمالي الطلب.

4) قناة الدين الخارجي

من العوامل الحاسمة التي تزيد من صعوبات الاقتصاد الكلي لأقل البلدان نمواً وجود كمية كبيرة من أرصدة الديون الخارجية المتركمة وعبء الفوائد عليها. في معظم الأوقات، يكون الدين الخارجي مقوماً بالدولار أو بعملة أجنبية قوية أخرى، فإذا خفضت الدولة التي لديها ديون خارجية كبيرة قيمة عملتها المحلية، فإن كل من السكان والحكومة سيتأثرون سلباً، وذلك لأن وحدة واحدة من العملات الأجنبية تكلف الآن وحدات أكثر من العملة المحلية. يحتاج المدينون إلى عملة محلية أكثر لدفع نفس مبلغ الدين. بعبارة أخرى، يزداد عبء ديون القطاعين الخاص والعام؛ ومن ثم ينخفض صافي الثروة نتيجة لانخفاض قيمة العملة. فكلما ارتفع مبلغ الدين وسعر الفائدة المفروضة عليه، زاد التدهور في صافي الثروة. في هذه الحالة، قد يقوم حاملو الديون (الأسر والشركات وكذلك الحكومة) بتخفيض نفقاتهم استجابةً للزيادة في قيمة أرصدة الديون ومتطلبات خدمة الدين.

5) قناة الطلب المضاربة

قد يحدث تأثير سلبي آخر محتمل لتخفيض قيمة العملة على إجمالي الطلب من خلال زيادة الطلب من خلال المضاربة على السلع. فتوقع انخفاض حقيقي في قيمة العملة في المستقبل القريب، قد يقود بالافراد الى حماية

حيث انه إذا حدث تخفيض لقيمة العملة، فإن الحجم الحقيقي للانتمان المتاح في السوق ينخفض وتميل أسعار الفائدة إلى الارتفاع. سيؤدي ذلك إلى زيادة تكلفة الإنتاج، وبالتالي التأثير سلباً على الكمية المعروضة. هذا التأثير السلبي الناجم عن ارتفاع التكاليف مشابه تماماً لمؤشر الأجور، والآلية التي تدفع أسعار الفائدة إلى الأعلى تشبه إلى حد بعيد قناة التوازن الحقيقي المذكورة أعلاه. والفرق الوحيد هو أن التأثير الانكماشى هنا يرتبط بجانب العرض وليس بجانب الطلب (Mustafa (2000)

الفصل الثاني: تأثيرات تخفيض سعر الصرف على الناتج المحلي في العراق ومتطلبات نجاحه

المبحث الاول: تأثيرات تخفيض سعر الصرف في نمو الناتج والاستقرار الاقتصادي

1- سعر الصرف وهيكلاً ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي

أ. سعر الصرف وهيكلاً الناتج "قبل تخفيض سعر صرف الدينار اواخر 2020"

بقى هيكل الناتج المحلي الاجمالي طيلة السنوات من 2014-2020 مختلاً يهيمن فيه النفط الخام على أكثر من نصف الناتج (جدول 1) في حين لم تصل نسبة مساهمة الصناعة التحويلية فيه الا الى ما يزيد بقليل عن 1% في بعض السنوات وما يقل عنها في السنوات الاخرى، وكذلك الامر بالنسبة الى قطاع الزراعة الذي بقت مساهمته ضعيفة لم تتجاوز الـ 5%، هذا الاختلال في هيكل الناتج جعل تغيير معدلات النمو فيه انعكاس مباشر لتغير حجم انتاج النفط والتذبذب باسعاره من سنة الى اخرى وخصوصاً في اوقات الازمات العالمية.

لقد ساهمت في التشوه في الهيكل الانتاجي هذا والى حد كبير سياسيتين: الأولى، هي سياسة ادارة الحكومة للايرادات النفطية والتي اتسمت بعدم الانضباط عبر تعاضم هيكل النفقات جدول (2) اذ تم تخصيص معظم الوفورات المالية الناتجة عن زيادة كميات واسعار النفط في زيادة هيكل الانفاق وخصوصاً جانبه الاستهلاكي وليس الاستثماري وبالتالي لم يساهم في زيادة تكوين رأس المال وتمتين البنية التحتية وتوسيع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد المحلي ما انعكس سلباً على هيكل ومعدلات نمو الناتج ومعدل البطالة جدول (1)، وبعدها اخذت هذه النفقات غير الانتاجية تأخذ صفة النفقات الحاكمة، واخذت الموازنة العامة تتضخم سنة بعد اخرى وبدورات متتالية، ومما يجدر ذكره هنا ان ما عمق اثر الموازنة المختلة على الاقتصاد ككل هو هيمنة السياسة المالية على البنك المركزي عبر عملية تقيد الدولارات النفطية والتي جعلت من عرض النقد متغيراً داخلياً ينمو كلما زادت النفقات

وسيطرة أو رأسمالية. ويؤدي تخفيض قيمة العملة إلى زيادة تكلفة الاستيرادات بشكل خاص، وتكلفة الإنتاج المحلي بشكل عام، من خلال المدخلات المستوردة، وان انخفاض الاستيرادات في هذا السياق يعني عدم كفاية المدخلات اللازمة للإنتاج. وفي نهاية المطاف، وبسبب نقص المدخلات الكافية وزيادة التكاليف، سيتباطأ الإنتاج، مما يؤدي إلى انكماش في إجمالي العرض.

يمكن ملاحظة هذه المشكلة بشكل خاص في البلدان الأقل نمواً المستوردة للنفط فبمجرد ارتفاع سعر النفط، تزداد تكلفة الإنتاج على الفور. ومع زيادة تكلفة الإنتاج بالنسبة إلى أسعار منتجاتها، تميل الشركات إلى إنتاج كميات أقل، مما يؤدي إلى انخفاض إجمالي العرض وزيادة البطالة. في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، عانت البلدان الأقل نمواً المستوردة للنفط بشدة من صدمات النفط بسبب زيادة تكاليف الإنتاج. وبالمثل، قد يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى نفس التأثير السلبي على الإنتاج والتوظيف من خلال زيادة تكاليف الإنتاج في البلدان النامية التي تعتمد فيها عملية الإنتاج بشكل كبير على المدخلات المستوردة.

(2) قناة مؤشر الأجور

هناك قناة أخرى في جانب العرض يمكن من خلالها أن يكون تخفيض قيمة العملة انكماشياً وهي مرتبطة بنظام الأجور السائد في الاقتصاد. فنظراً لأن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى زيادة أسعار السلع المتداولة وفي النهاية المستوى العام للأسعار فسيؤدي ذلك إلى انخفاض في الأجور الحقيقية، وهكذا فمن المنطقي افتراض أن العمال سيطلبون زيادات اسمية في الأجور لحماية قوتهم الشرائية، فإذا كانت الأجور مرنة فسوف تتكيف مع الأسعار الجديدة بعد تخفيض قيمة العملة. وبالمثل، إذا كانت هناك آلية لمؤشر الأجور، والتي تزيد تلقائياً من الأجور الاسمية بما يتناسب مع تغيرات الأسعار، فإن تكاليف الإنتاج سترتفع من خلال زيادة الأجور، وستؤدي هذه العملية إلى انخفاض الإنتاج (Mustafa (2000)

(3) تكلفة قناة رأس المال العامل: يمكن تحديد تكلفة رأس المال العامل كقناة عرض جانبية أخرى قد يؤدي من خلالها تخفيض قيمة العملة إلى إحداث تأثيرات انكماشية. في النظرية الاقتصادية، يُفترض عادةً أن يكون رأس المال كعامل إنتاج ثابت على المدى القصير، لذلك تأتي التكلفة المتغيرة من تكلفة التوظيف والمدخلات الوسيطة والمواد الخام. وفي اقتصاد يتم فيه تطوير الأسواق المالية، يمكن للشركات الاقتراض بسهولة من هذه الأسواق في حالة احتياجها إلى أموال قصيرة الأجل. ومع ذلك، فمن المعروف جيداً أن الأسواق المالية في معظم البلدان الأقل نمواً ليست متطورة وأن تسهيلات الاقتراض ليست متاحة بسهولة. لذلك، يقال إن رأس المال العامل هو عامل متغير آخر للإنتاج في أقل البلدان نمواً. في ظل هذه الظروف،

ان هاتين السياستين توضحان وبشكل جلي بأن الاقتصاد العراقي يعاني مما يسمى بالمرض الهولندي الذي يصيب الاقتصادات الريعية ويشوه هيكلها الانتاجي ويضعف قدرات النمو الحقيقي خصوصاً في القطاعات السلعية زراعية كانت ام صناعية.

الاعتماد على المورد النفطي في تمويل الموازنة العامة وبهذا الحجم جعل الوضع المالي للبلاد يصل الى حافة الانهيار في الازمة الثلاثية المركبة (2019-2020) اذ ادى انخفاض اسعار النفط عالمياً الى انخفاض الايرادات الحكومية بشكل كبير وخطير والى حدود عدم القدرة على تسديد رواتب المشتغلين في القطاع الحكومي والعام، ما جعل الحكومة تذهب الى الاقتراض الداخلي والخارجي لتغطية هذه الالتزامات

الحكومية، وايضا من خلال قبول المركزي تمويل العجزات المالية في سنوات العجز والازمات عن طريق سياسة تنقيذ الاوراق المالية الحكومية واعادة خصمها بهدف توفير السيولة اللازمة لتمويل هيكل الانفاق غير الرشيد وغير الانتاجي الامر الذي عاظم من حجم الدين الداخلي (جدول 2) واربك مواعيد وطرق الايفاء به، اما السياسة الثانية : فتمثلت بسياسة سعر الصرف المدار والذي هو ثابت عند مستويات لم تساعد على تحفيز نمو الناتج المحلي غير النفطي او تنويع هيكله، اذ انعكس التحسن في قيمة الدينار في ظل هذا السعر على زيادات متتالية في الاستيرادات السلعية غير الانتاجية خالفاً بذلك هيكل تجاري مشوه.

جدول (1): الناتج المحلي الاجمالي ومعدل البطالة في العراق (2014-2020) (مليون دينار) (100=2007)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي	مساهمة النفط %	مساهمة الزراعة %	مساهمة الصناعة التحويلية %	بقية القطاعات %	معدل البطالة %
2014	178951406.9	52.27	4.07	1.15	42.51	10.6
2015	183,616,252.1	58.88	2.50	0.93	37.69	13.1
2016	208,932,109.7	64.36	2.13	0.85	32.66	10.8
2017	205130066.9	62.66	1.80	0.93	34.61	22.6
2018	210532887.2	60.25	2.36	1.02	36.37	22.6
2019	223075020.8	59.10	3.30	1.03	36.57	27.3
*2020	188112265.8	61.38	4.29	1.23	33.1	30.1

المصدر: وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء، تقارير لسنوات مختلفة *بيانات اولية

جدول (2) الموازنة العامة للدولة العراقية والدين العام الداخلي (2014-2019) (مليار دينار)

السنوات	الايرادات	النفقات	نسبة الانفاق الاستثماري من الكلي %	نسبة الانفاق الاستهلاكي من الكلي %	فائض/عجز	الدين العام الداخلي
2014	105600	125321	31	69	-19721	95200
2015	66500	82814	33	67	-16314	321428
2016	54401	76067	24	76	-21666	473622
2017	77336	75490	22	78	1846	476787
2018	106569	80873	17	83	25696	418229
2019	105000	133000	25	75	-28000	383315
2020	*47761	*62141	11	89	-14380	422050**

المصدر: وزارة المالية / دائرة الموازنة العامة *تمثل بيانات عن الايرادات والنفقات لغاية تشرين الثاني **بيانات اولية عن الدين العام

المؤقتة في اواخر عام 2020 سياسة تخفيض قيمة الدينار امام الدولار (من 1190 الى 1460 دينار لكل دولار)، وسوقت هذه السياسة الجديدة تحت عدة حجج، الاولى؛ انها احد اركان الاصلاح الاقتصادي الذي تعتمزم الحكومة تطبيقه من اجل تعزيز تنافسية النشاط الاقتصادي وصولاً الى تنويع الهيكل الانتاجي في الاجل المتوسط والطويل،

ب. سعر الصرف ونمو الناتج وهيكله "بعد تخفيض سعر صرف الدينار اواخر 2020" كأحدى المعالجات للازمة المركبة (العجز غير المسبوق في موازنة 2020 وعدم التمكن من اقرارها، وعدم التمكن من تشكيل الحكومة، والركود العالمي وازمة كوفيد19) وللوقاية منها مستقبلاً تبنت الحكومة العراقية

ستعطل اي تغييرات ايجابية محتملة في نمو وتركيب الناتج في الامدين المتوسط والبعيد، وبالتالي ستكون تكاليف سياسة تخفيض سعر الصرف اعلى بكثير من منافعها.

2. سعر الصرف والاستقرار الاقتصادي

أسياسة سعر الصرف والاستقرار الاقتصادي "قبل تخفيضه في 2020"

اعتمدت السياسة النقدية طيلة السنوات ما بعد عام 2003 على سعر صرف ثابت بحكم الواقع مربوط بالدولار واعتبرته كمثبت اسمي تحافظ من خلاله على الاستقرار السعري وتحد من التوقعات التضخمية، وقد تمكنت من تحقيق هذا الهدف اذ انخفض معدل التضخم الى مرتبة عشرية واحدة ولم يتقلب الا بحدود ضيقة جداً (جدول 3) في بيئة اقتصادية تكثر فيها عوامل الاستقرار وفي ظل سياسة مالية غير منضبطة تميل بشكل مستمر الى تعظيم الهيكل الانفاقي الاستهلاكي، الا ان تحقيق الاستقرار السعري عبر اداة سعر الصرف كأداة وحيدة كان له تكاليف اقتصادية ومالية باهضة، اذ ساعدت تلك السياسة على استنزاف جزء مهم من الاحتياطيات الاجنبية وجعلت الكتلة النقدية تنمو (جدول 3) كما انها شجعت على تعاضد الاستيرادات الاستهلاكية وخلفت انحرافات واضحة في سلوك الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية الاخرى اذ بات عمل كل منهما يتركز على المضاربة في سوق العملة ويخلق شبكات مضاربة تخادمية تعمل بشكل سري في غسيل الاموال او تهريب العملة او تحقيق ارباح كبيرة من الفارق بين السعر الرسمي والموازي (جدول 3) بما يصب في مصلحة المتخادمين وبعض دول الجوار ويرهق الاقتصاد العراقي ويجعل بينته المالية تصنف بانها سيئة.

وصف سعر الصرف الرسمي للدينار مقابل الدولار (1190) والذي تم اعتماده منذ عام (2008) بعد ان تم تخفيضه من مستوى (1450) وهو السعر المثبت منذ عام (2004) بانه سعر صرف دون المستوى الحقيقي وانه لا يشجع على زيادة التنافسية للاقتصاد المحلي ولم تقدم حينها حجج اقتصادية مقنعة لهذا السعر الجديد سوى انه جاء لتحسين قيمة الدينار ورفع القدرة الشرائية للافراد، اذ ادى تحديد سعر الصرف في حدود بعيدة عن المستوى الحقيقي الى زيادة النزعة الاستهلاكية لاغلب المستهلكين، ومع عجز السوق المحلية عن تلبية هذا الطلب توجهت تلك الزيادة الى الخارج عبر الاستيرادات وهو ما جعل القطاع الانتاجي الخاص خصوصاً المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعاني من صعوبة المنافسة وكبدها خسائر كبيرة متتالية اجبرتها على التوقف وتسريح العاملين فيها، وبعدها عجزت سياسات التوظيف العامة غير المدروسة وذات المكاسب السياسية عن استيعاب القوة العاملة زادت معدلات البطالة الى حدود غير مقبولة اقتصادياً واجتماعياً الامر الذي زاد من مشاكل وازمات الاقتصاد العراقي،

والثانية: انها اداة للحد من استنزاف العملات الاجنبية التي تذهب نحو المكون الاستيرادي الاستهلاكي في غالبه، والثالثة: هي فائدة هذه السياسة لتغطية جزء مهم من عجز الموازنة لجهة مساهمتها في رفع قيمة متحصلاتها الدينارية الممولة للنفقات العامة مقابل الدولار المباع للبنك المركزي.

لكن المضي في سياسة تخفيض سعر الصرف ينطوي على مخاطر على مستويات التضخم وتأثيراته المباشرة وقصيرة الاجل على تخفيض القوة الشرائية للافراد، فضلاً عن اثارها السلبية المحتملة في دخول الاقتصاد في مرحلة ركود قد تقف عبة امام اي تنشيط او تحفيز لنمو الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي خاصة ان المرحلة يرافقها ركود اقتصادي عالمي نتيجة استمرار اثار جائحة كورونا، بالإضافة الى البيئة السياسية والاقتصادية غير المؤاتية والتي تعاني من معدلات خطرة من الفساد المالي والاداري، وكذلك سيطرة القطاع العام على اغلب الأنشطة الانتاجية والخدمية والتي حافظت على صفاتها غير الحميدة من انخفاض الانتاجية والبطالة المقنعة وغيرها، كما ان بقية السياسات الاقتصادية الكلية وخصوصاً السياسة المالية والتجارية لم يطرأ عليها اي تغيير في برامجها وادواتها واهدافها فقد استمرت السياسة المالية بعدم الانضباط وترجيح هيكل النفقات الاستهلاكية وتقليدية ادواتها وعدم تنويع مصادر ايراداتها، ما يمكن تلمسه في موازنة 2021 ذاتها، ناهيك عن بقاء السياسة التجارية في ممارستها نفس الادوار التي تشجع على الاستيراد الاستهلاكي وتعجز عن تنويع هيكل الصادرات، ما يمكن ملاحظته من هيكل الميزان التجاري 2021.

لقد حاولت الحكومة المؤقتة تلافي هذه الحجج من خلال عدة قنوات كمبادرات البنك المركزي ضخ اموال القروض الى القطاع المصرفي وتعزيز قطاعي السكن والعقارات وايضا محاولات اصلاح الجانب الحقيقي عن طريق الاهتمام بتوزيع الاراضي وتفعيل دور هيئة الاستثمار في بناء المجمعات السكنية، وايضا سعي الحكومة لتشكيل لجان لمحاربة وكشف الفاسدين، اضافة الى تفعيل مجلس الخدمة الاتحادي لمعالجة فوضى التوظيف والبطالة.

ان جملة القرارات والاجراءات الاصلاحية التي اتخذتها الحكومة اواخر عام 2020 لم تأتي ثمارها الى الان خصوصاً فيما يتعلق بتحفيز معدلات نمو القطاعات الانتاجية الحقيقية بما يصحح من اختلالات الهيكل الانتاجي للاقتصاد العراقي، ومع التسليم بأن انعكاس سياسة سعر الصرف الجديدة على الناتج المحلي الاجمالي لا يتحقق في الامد القصير خصوصاً في ظل ظروف الاقتصاد العراقي المعقدة، الا ان الاثار السلبية لهذه السياسة وخصوصاً مشكلة الركود التضخمي التي بدأت معطياتها بالبروز في السوق المحلي اذا ما استمرت دون علاجات حقيقية فانها

مستويات جيدة الا انها وبنفس الوقت عمقت من اختلافات هيكل الناتج ولم تحفز معدلات نموه.

وهذا ما يثبت بأن سياسة سعر الصرف في هذه المرحلة وعلى الرغم من نجاحها في تحقيق استقرار سعري عند

جدول (3): سعر الصرف ومعدل التضخم والاحتياطيات الاجنبية في العراق (2014-2020)

الاحتياطيات الاجنبية (مليار دولار)	عرض النقد M2 (تريليون دينار)	معدل التضخم الاساس %	سعر الصرف الموازي	سعر الصرف الرسمي	السنوات
65,365.52	90.7	1.6	1214	1166	2014
53,139.06	82.5	1.7	1247	1166	2015
44,516.00	88.08	1.2	1275	1166	2016
48,499.08	92.9	0.6	1258	1166	2017
66,102,56	95.4	0.2	1209	1166	2018
63,559,36	103.4	-0.1	1196	1166	2019
***** (بحدود57)	112.5*****	5.6***	1450**	1166- 1460*	2020

المصادر: البنك المركزي العراقي / التقارير الاقتصادية لسنوات مختلفة

* تم تغيير سعر الصرف اواخر شهر كانون الاول

**سعر غير ثابت خصوصاً في الايام الاولى من تغيير سعر الصرف الرسمي

***اعلام وزارة التخطيط (2021/6/20) ، من شهر كانون الاول بعد تغيير سعر الصرف الى نهاية نيسان 2021

****تمثل بيانات لغاية شهر تشرين الاول 2020

***** حسب تصريح المستشار المالي لرئيس الوزراء

للمؤسسات الانتاجية الا ان اصحاب القرار الاقتصادي وصانعي السياسات غضوا الطرف عن هذه المطالبات.

اجبرت الازمة الثلاثية المركبة (السياسية -المالية - الصحية) (2019-2020) صانعي القرار على التفكير بالاصلاح الاقتصادي وقد بدأت فعلا الحكومة الجديدة المؤقتة بوضع برنامج للاصلاح الاقتصادي عبر ما سمي بالورقة البيضاء، اولى اجراءات هذا الاصلاح هو تخفيض سعر صرف الدينار وبنسبة تقارب ال (20%) في اواخر عام 2020 (جدول4) ذلك لانقاذ الوضع المالي المنهار ولايقاف استنزاف الاحتياطيات الاجنبية التي اخذت تتآكل بفعل سياسة الدين العام الداخلي عبر تنقيد الحوالات الحكومية لتمويل العجز المالي وبفعل زيادة الطلب على الدولار الرخيص.

ب.سياسة سعر الصرف والاستقرار الاقتصادي "بعد تخفيضه اواخر 2020"

ارتفعت اصوات بعض المختصين للمطالبة في تغيير سعر الصرف غير التنافسي وتخفيضه الى مستواه الحقيقي او قريب منه لأجل اصلاح حال القطاع الخاص الانتاجي وجعله قادر على المنافسة مع المستوردات الاجنبية وعلى ان يعزز هذا الاجراء بسياسات كمركية وتجارية تعمل لأجل نفس الهدف، لكن هذه المطالبات جاءت في الاوقات الطبيعية الخالية من الازمات حين كانت هناك فوائض مالية في ظل ارتفاع اسعار النفط بحيث يمكن ان تستخدم لامتناس الاثار السلبية لسياسة التخفيض بعد وضع خطط مدروسة لتقليل الاثر على الطبقات الهشة ومكافحة الاثار الركودية والتضخمية وتوفير الدعم والتمويل

جدول (4): مبيعات النافذة واسعار الصرف الرسمية والموازية لمدد مختارة قبل وبعد تغيير سعر الصرف

التاريخ	مبيعات النافذة	سعر الصرف الموازي 1	سعر الصرف الرسمي 2	(1-2) فجوة الصرف
من 2020-12-17 الى 2021-1-10				
17/12	207,101,338	1299	1190	10.900
20/12	199,863,977	1450	1460	-1.000
21/12	138,727,456	1377	1460	-8.300
22/12	109,419,442	1400	1460	-6.000
23/12	77,650,994	1403	1460	-5.700
24/12	76,600,801	1426	1460	-3.400
28/12	34,163,878	1430	1460	-3.000
29/12	15,047,993	1443	1460	-1.700
30/12	14,054,239	1444	1460	-1.600

-1.500	1460	1445	11,427,660	31/12
-2.300	1460	1437	8,135,000	4/1
-2.100	1460	1439	12,375,000	5/1
-2.100	1460	1439	23,450,000	7/1
-2.600	1460	1434	15,591,780	10/1
من 2021-6-1 الى 2021-6-14				
3.500	1460	1495	196,376,000	1/6
3.400	1460	1494	196,716,789	2/6
3.200	1460	1492	197,832,000	3/6
3.800	1460	1498	207,146,525	6/6
3.800	1460	1498	212,169,438	7/6
3.700	1460	1497	208,695,875	8/6
4.500	1460	1505	217,769,315	9/6
4.100	1460	1501	210,688,244	10/6
4.200	1460	1502	218,192,159	13/6
3.600	1460	1496	223,373,250	14/6

المصادر:

- البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، والموقع الرسمي للبنك المركزي على شبكة الانترنت
- متابعات سعر الصرف الموازي من قبل الباحثين.

ساحباً معه معدل التضخم الى الاعلى وبحدود 5.6% منذ اواخر عام 2020 حتى نهاية شهر نيسان من عام 2021 بعدما كان معدل سالب في عام 2019 كما تم عرضه في (جدول 3)، وهو ما يثبت بأن تخفيض سعر الصرف كان لغايات مالية تهدف الى زيادة قدرة الحكومة تجاه التزاماتها وبما يضمن ارتفاع ايراداتها وتقليص حجم العجز في موازنتها العامة لعام 2021 (اذ ساعد سعر الصرف الجديد على تخفيض حجم العجز بحدود ثمانية ترليون دينار/ حسب تصريح مستشار رئيس الوزراء للشؤون المالية)، وقد تم ذلك على حساب اقتطاع جزء من القدرة الشرائية للدينار وادى الى ارتفاع في مستويات الفقر الى 27%) وفقاً لما نشره المكتب الاعلامي لوزارة التخطيط في تاريخ 19/4/2021) واستمرار معدلات البطالة عند حدودها غير المقبولة دون ان يكون هناك اي مقابل بنتائج ملموسة على صعيد الاستقرار او النمو في الوقت الراهن.

المبحث الثاني: متطلبات نجاح تأثير تخفيض قيمة الدينار على تحفيز الناتج المحلي الاجمالي في العراق

لا بد من عدم المغالاة في تضخيم دور سياسة تخفيض سعر الصرف وعدها العامل الحاسم في احداث تغييرات بنيوية عميقة في هيكل الناتج المحلي وذلك على الرغم من ان هذه السياسة تعد اكثر اهمية في البلدان النامية التي لم تستطع بعد تشكيل مؤسسات متينة قادرة بمفردها على دفع الاقتصاد بدون تدخلات السياسات الاقتصادية، وذلك مقارنة بالدول المتقدمة التي تعتمد على اسعار الصرف العائمة بسبب متانة اقتصاداتها ومؤسساتها، لكن دور هذه السياسة في الدول النامية ما هو الا عامل محفز للشروع بهذا

يبين (الجدول 4) ان السياسة الجديدة لسعر الصرف تمكنت من خفض مبيعات الدولار في نافذة بيع العملة ومن تقليص الفارق بين السعر الرسمي والموازي بل جعله سالب ولاول مرة في سوق العملة (الجدول 4/ الفترة الاولى) خصوصاً في الايام الاولى التي شكلت صدمة نقدية غير متوقعة للقطاع التجاري والمالي، الا ان ذلك لم يستمر طويلاً، اذ ما ان استقرت التوقعات حول استمرارية سعر الصرف عند مستواه الرسمي الجديد حتى كيف السوق نفسه بل قد عادت المضاربات من جديد واخذ الفارق بين السعر الرسمي والموازي يظهر ويزداد (الجدول 4/ الفترة الثانية) اذ وصل السعر في السوق الموازي الى ما يقارب (1500 دينار لكل دولار مقابل سعر 1460 دينار كسعر رسمي) بعدما كيفت المصارف ومكاتب الصيرفة نفسها على السعر الجديد، كما ان القطاع التجاري عاود نشاطه تدريجياً واخذت حاجته الى الدولار تنمو بعدما استنفذ مخزونه الدولار وارتفعت مستويات الطلب على السلع خصوصاً بعد زوال جزء هام من قيود الحظر الصحي، الامر الذي جعل البنك المركزي يلبي هذه الزيادة في الطلب على الدولار عبر نافذة البيع كمحاولات مستمرة لتقليص فجوة الصرف اذ اخذت حجم مبيعاته من الدولار تزداد تدريجياً ووصلت الى اعلى مستوى لها في تاريخ 14/6/2021، وهو ما يشير بوضوح الى استمرار استنزاف الاحتياطيات والعودة الى الحال الاول، وبالتالي عدم صحة احد الحجج التي تم تبنيها كمبرر لسياسة التخفيض.

اخذ الاستقرار السعري الذي ساد في ظل سعر الصرف قبل التغيير يتعرض الى اهتزازات ملحوظة

خامسا: الحذر من الهدف المالي

يجب خلق سلوك انضباطي في عمل السياسة المالية وتبني ادوات مالية اكثر تطورا وضمانا لسلامة النظام المالي واستدامته، فهدف تعظيم الإيرادات من خلال تخفيض سعر الصرف لتمويل النفقات ينسف الحجة المنطقية التي يقوم عليها الهدف الحقيقي من هذه السياسة ويناقضه، حيث ان تمويل الانفاق يعني استمرار زيادة الطلب الاستهلاكي والخارجي غير المعزز للانتاج المحلي. وهذا ما يتطلب فصل الانفاق العام عن الإيرادات النفطية وربطها بمؤشر نمو الإيراد غير النفطي. وضبط سياسات الدين العام، وربط نموه بنمو الناتج المحلي الحقيقي.

سادسا: الدولار المنتج

اعادة تعريف دور الدولار، كونه عملة مقابل متحصلات مورد ريعي ناضب، ما يتطلب حتمية استغلاله في مجالات استثمارية مدرة للعائد، مقابل تقليل النزعة الاستهلاكية البذخية، والتوجه نحو مسكه بشكل صارم ومتابعة تدفقه ودورته المستندية غير الاستهلاكية وتعديلها.

سابعا: تنسيق السياسات الكلية والجزئية

خلق اطار متكامل للتنسيق بين جميع السياسات الاقتصادية الكلية والجزئية، على ان لا يؤثر هذا التنسيق على عمل كل سياسة وفقاً لاهدافها وادواتها، وان يكون الهدف المبدئي والنهائي لتنسيق عمل السياسات هو الاصلاح الاقتصادي الجوهري الهادف الى حلحلت التعقيدات القانونية والادارية ومعالجة المشاكل وصولاً الى اقتصاد معتمد على موارده المادية والبشرية الداخلية.

ثامنا: ان اهم الحجج التي تقف حائلا دون نجاح سياسات التخفيض هي تلك المتعلقة بارتفاع اسعار المستلزمات الانتاجية والمتوسطة المستوردة، ومن ثم تكاليف الانتاج وبالتالي الآثار الانكماشية، وهذا ما يتطلب سياسة تجارية متحيزة لتلك المنتجات من خلال سياسات تحفيزية، وبالضد من المنتجات الاستهلاكية، كما تطلب اعادة هيكلة الضبط في المنافذ الحكومية وحوكمتها وأتمتها واستقلالها.

تاسعا: ان احدي صعوبات نجاح سياسة التخفيض هي عندما يواجه البلد عجز في ميزانه التجاري، ما يتطلب زيادة القدرة التنافسية للمنتج المحلي من اجل تحقيق شرط مارشال-ليرنر.

عاشرا: ان خلق سوق مالي حقيقي متطور قادر على توفير الائتمان المطلوب وتسهيل وضمان عمليات بيع وشراء الاوراق المالية الحكومية والخاصة، يمكن ان يقلل من حدة التضخم، وما يصاحبه من تحول في حيازة الملكية والهروب من الدينار والتحول للعملة الاجنبية والاراضي والعقارات، اذ ان توفر سوق اسهم وسندات يمكن ان يوسع

التحول، وان ثمة متطلبات اكثر جدية لا بد من توفرها للانطلاق نحو هذا التحول، والتي يمكن اجمالها بالاتي:

اولا: ان العراق يعاني من ضعف شديد في الحوكمة الرشيدة (سيادة القانون، السيطرة على الفساد، المساءلة...) التي تلعب دورا حاسما في الحيلولة دون قيام مؤسسات اقتصادية ومالية حصيفة قادرة على تنفيذ مثل هذه السياسات، ما يتطلب دراسة خصوصية هذا المؤسسات وعوامل نجاحها، على ان يتم تجنب التطبيق غير الذكي للبرامج الجاهزة الذي لا يراعي الاختلافات والخصوصية بين تجارب البلدان.

ثانيا: اعادة هندسة اولويات الهيكل الانتاجي

لجني ثمار سياسة تخفيض العملة يتطلب الامر الشروع باعادة هندسة الهيكل الانتاجي باتجاه اعطاء وزن نسبي اكبر للقطاعات الانتاجية الحقيقية، وبشكل صارم، وذلك عند وضع البرامج والسياسات وتشريعها وتنفيذها. حيث ان مضي اكثر من 18 سنة على ترسخ النزعات الاستهلاكية ولد معه مؤسسات اقتصادية ومالية ضعيفة واتكالية سواء في القطاع العام ام الخاص، ما يمثل عوامل معرقة اضافية امام تحويل دفعة هذا الهيكل المشوه، خاصة ان هناك الكثير من اخفاقات السوق التي تقف حائلا امام انجاح مثل هذه السياسة التي تتطلب فترة حمل متوسطة الى طويلة قد تمت لاكثر من 10 سنوات لنجاحها، خاصة ما يتعلق بظروف العملية السياسية المحاصصاتية غير المستقرة التي لا تنسجم مع متطلبات الاستقرار الاقتصادي والسياسي اللازم.

ثالثا: اعادة هندسة اولويات اهداف سياسة سعر الصرف

ان الهدف الاساسي من تخفيض سعر الصرف لا بد ان يتمحور حول الاهداف الاقتصادية المتمثلة بالتنمية الاقتصادية بما تتضمنه من دعم القطاع الحقيقي الانتاجي المحلي، والتنسيق مع السياسة المالية بشكل كفوء لتحقيق هذه الاولوية، وعدم مسايرة المالية في اهدافها الاجتماعية، خصوصا زيادة النزعة الاستهلاكية، سواء المحلية او المستوردة، فضلا عن توجيه اهداف الحكومة بالضد من التوجهات المقنعة للبطالة، كما ان القبول بمعدلات مدروسة للتضخم يمكن ان يوجه باتجاه ضغط الطلب الكلي الاستهلاكي المغالي به، وجعل التضخم اداة بالضد من الاكتناز وتعطيل الاموال وبث روح المنافسة والاستثمار.

رابعا: ان تحريك السياسة النقدية باتجاه الاهداف التنموية لا بد ان يكون بشكل تدريجي وبالتنسيق مع السياسات الاخرى، على ان لا تترك الدور الذي تقوم به حالياً وهو ضمان الاستقرار السعري، بل تعمل على التحول من سعر الصرف كأداة استقرارية وحيدة الى ادوات اخرى، بحيث يكون قوامها سعر صرف قادر على حفز قوى المنافسة الداخلية وتوجيه الائتمان المصرفي نحو القطاع الحقيقي، ودمج السوق المالي بالسوق الحقيقي.

7. Javed, Z.H. and Farooq, M. (2009) Economic Growth and Exchange Rate Volatility in Case of Pakistan. Pakistan Journal of Life and Social Sciences, 7(2): 112-118.
8. Krugman, P., and Taylor, L. (1978) "Contractionary Effects of Devaluation." Journal of International Economics 8 (August 1978): 445-456.
9. Muhammad S., Faridul I. (2012) Is Devaluation Contractionary? Empirical Evidence for Pakistan? Economic Change and Restructuring, 45(4):1-18
10. Mustafa A. (2000) Devaluation in Developing Countries: Expansionary or Contractionary? Journal of Economic and Social Research 2 (1) 2000, 59-83
11. Razin, O. & Collins, Suzan M. (1997). Real Exchange Rate Misalignment and Growth. National Bureau of Economic Research, Working Paper No. 6174, September.
12. Rodrick, D. (2008). The real exchange rate and economic growth. Brookings Papers on Economic Activity, 2008(2), 365–412.
13. Rodrik, Dani (2003). Growth Strategies. National Bureau of Economic Research, Working Paper No. 10050, October.

ثانياً: التقارير:

1. البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، تقرير سنوية،
2. وزارة المالية، دائرة الموازنة العامة، تقارير السنوية
3. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، تقارير سنوية،

ثالثاً: نشرات وتصريحات ومشاهدات:

1. اعلام وزارة التخطيط (2021/6/20)، نشرة حول تغيرات الاسعار من شهر كانون الاول 2020 (بعد تغيير سعر الصرف) الى نهاية نيسان 2021
2. تصريح شخصية للمستشار المالي لرئيس الوزراء حول معدلات البطالة.
3. مشاهدات سعر الصرف في السوق الموازي من قبل الباحثين بالايام.

خيارات الافراد والمستثمرين وبالتالي كبح حدة ارتفاع الاسعار.

احد عشر: لأجل تحفيز الانتاج يتطلب الامر خلق بيئة استثمارية مشجعة عبر ايجاد حزمة من المتطلبات الضرورية لهذه البيئة تبدأ بتشريع القوانين المحفزة او معالجة قصورها وتسهيل الاجراءات وتمر بمكافحة الفساد الاداري والمالي ولا تنتهي عند توفير الامن والاستقرار.

المصادر:

1. Bahmani-Oskooee, M., Chomsisengphet, S., & Kandil, M. (2002). Are devaluations contractionary in Asia? Journal of Post Keynesian Economics, 25(1), 69–82.
2. Diaz-Alejandro, C.F. (1963), "A Note on the Impact of Devaluation and the Redistributive Effect." Journal of Political Economy 71 (December 1963): 577-580.
3. Gala, P. & Libanio, G. (2010). Exchange rate policies, patterns of specialization and economic development: Theory and evidence from developing countries. Texto Para Discussion 211. Escola de Economia de Sao Paulo
4. Galindo, A., A. Izquierdo and Montero, J. (2005). Real Exchange Rates, Dollarization and Industrial Employment in Latin America. Banco de España Working Paper, No: 0601.
5. Habib, M. M., Mileva, E & Stracca, L. (2016). The real exchange rate and economic growth: Revisiting the case using external instruments. ECB Working Paper Series, No 1921. European Central Bank.
6. Hanson, J.A. (1983), "Contractionary Devaluation, Substitution in Production and Consumption, and the Role of the Labor Market," Journal of International Economics, Vol. 14, February, 179-189.